

# في العالم الفكري للإمام الصادق عليه السلام

الشيخ جعفر المهاجر

هل يمكننا التحدث عن عالم فكري خاص منسوب إلى أواسط الأئمة الاثني عشر؟

الجواب: نعم ولا، في الوقت نفسه، وكلا لاجوابين صحيح، تبعاً لما نعينه من السؤال.

فإذا كنا نقصد عالماً فكرياً إلى سادس الأئمة عليهم السلام على نحو الخصوصية، المعبرة عن منهجية مميزة، فهو بحث مردود. فالعصمة وأهلها خط واحد، ومنهج واحد، وسبيل واحد، وطريق واحد. منبعها ورأسها عند سيدنا وسيدهم خاتم الرسل صلوات الله عليه وآله. خط متصل بالله سبحانه عبر النبوة.. ولا تبديل للكلمات الله.

وأما إذا كنا نقصد الخصوصية الناشئة من مواصفات الفترة وخصوصياتها السياسية والفكرية وما إليها، فذلك بحث مقبول بل مطلوب. لأنه يحكي لنا فضلاً من قصة الدور الرديف للإمامة، في حياة مسار المجتمع الإسلامية الزود عن حصونه الفكرية والمنهجية. ابتغاء الحفاظ على الشعلة الأساسية متقدمة، فلا يصل الخطر إلى قلبها وإلى محركاتها الأساسية. وذلك هو الدور الرديف للإمامة بعد أن أزيحت عن دورها القيادي الطبيعي، الذي لكل إمام من الأئمة الاثني عشر منهجيته الخاصة في الأداء. خصوصية ناشئة من طبيعة المشكلات التي تواجهها الأمة خلال مسارها في الزمان. والتي قد تختلف من فترة إمام إلى فترة إمام آخر. ومن مواصفات الظرف السياسي وهامش الحرية الذي تمنحه السلطة للإمام وللأمة معاً.

ويا من سيحكي لنا القصة بكامل فصولها، وهي في حالة تطورها من يد إمام إلى يد إمام. أين أنت؟ ومتى ستأتي؟ من ذا الذي سيحكي القصة الكبيرة المركبة من كتي القصص الصغيرة. والتي ستكون من غير ريب أعظم وأجل من مفرداتها. سواء من حيث مضمونها، أم من حيث مغزاها. وسيكون ما بين دفتيها إن أحسن الكاتب روايتها، واحداً من أعظم الكتب التي خطتها يد إنسان. لأنه سيحكي لنا القصة الرائعة لتصميم الهدى والرشد في مواجهة أحسن ما ارتكس في نفس الإنسان، أعني نوازع السلطة والسيطرة والاستتار. حيث في نهاية كل فصل من فصولها نرى البطل مقتولاً أو مسموماً. ولكن القضية ستحيا بالذي يليه، وليتقدم بها خطوات إلى الأمام قبل أن يسقط بدوره.

وهكذا أحد عشر مرة. وفي الثانية عشرة تمتلئ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً. إنها قصة أعظم ملحمة في تاريخ الإنسان.

في (العالم الفكري للإمام الصادق) سنلامس ملامسة فصلاً واحداً من فصول تلك القصة الملحمة. بل مفصلاً من مفاصلها الرئيسية. ملامسة ممنهجة لكي تظهر الخطوة التقديرية التي قاد إليها أوسط الأئمة مجتمع الإسلام. وحماه من التضليل المتعمد أحياناً، أو الذي قاد إليه سوء تخطيط أوليائه الفعليين. مركزين على ثلاث مسائل أو أبواب. نفعل هذا على علمنا أن هذه المسائل أو الأبواب بحسب حجمها ليست شيئاً يُذكر بالقياس إلى المساق لبفكري الرعيض، الذي كان الإمام محرکه وسرّه وروحه على مدى ثلث قرن من الزمان. بحيث صنّف الحافظ أبو العباس بن عقدة كتاباً جمع فيه رجال الصادق ورواة علومه وأنهاهم إلى أربعة آلاف. وكتب من أجوبته أربعمئة مصنّف. ولكننا مع ذلك نرى أن كلاً من تلك المسائل أو الأبواب له صفة المنارة الرئيسية في منهج الإمام. بحيث يمكن أنيتكون من المجموع صورة لعالمه الفكري الشاسع الأبعاد.

أول هذه المسائل تلك المعنونة في كتابات الأقدمين بـ (القضاء والقدر) من حيث إنها تعالج هذا المفهوم بالنسبة للإنسان. ثم عُنونت بـ (تاجبر والاختيار) بالنظر لمدراس الرأي المختلفة فيها. ثم نراها في كتابات المحدثين تحت عنوان (حرية الإنسان). وهي هي في عناوينها الثلاثة.

والإمام في هذه المسألة مدرسة مستقلة. أشهر نصوصها قوله: (لا جبر ولا تفويض، بل أم بين أمرين) فضلاً عن نصوص موضحة. منها قول السائل: .... وما أمر بين أمرين؟ فيجيب: مثل ذلك رجل رأيت على معصية فنهيت فلم ينته، فتركته، ففعلت تلك المعصية، فليس حيث لم يقبل منك فتركته كنت أنت الذي أمرته بالمعصية.

ويسأله آخر: أجبر الله العباد على المعاصي؟ فيجيب: الله أعدل من أن يجبرهم على المعاصي ثم يعذبهم عليها. فيقول السائل: وجعات فذاك ففوض إليهم؟ فيجيبه: لو فوض إليهم لم يحصرهم بالأمر والنهي. فيقول السائل: فبليئها منزلة؟ فيجيب: نعم، ما بين السماء والأرض ويقول الإمام في مجلس آخر: من زعم أن الله يأمر بالسوء والفحشاء فقد كذب على الله. ومن زعم أن الخير والشر بغير مشيئة الله فقد أخرج الله من سلطانه. ومن زعم أن المعاصي بغير قوة الله فقد كذب على الله. ويقول: إن الله أراد منّا شيئاً، وأراد بنا شيئاً وما أراد منا أظهره لنا. نأ بالنا نشتغل بها أرادنا بنا عما أرادنا منا.

وليس من خطتي وقصدي الآن أن أخوض في المسألة بأكثر من هذه الإشارة. وإنما أود أن انفذ منها، أي من تلك الإشارة إلى أمر أشد علاقة بمنهج هذه المشاركة، لأقول:

من المؤكد أن هذا البحث الشائك، الذي افترق حوله المسلمون افتراقاً لا يفوقه إلا افتراقهم حول مسألة مفهوم الشرعية أي الخلافة أو الإمامة لم يدخل سوق الجدل العام ومذاهبه من ضمن صيرورة طبيعية، وضرورة فكرية. وأنا نحس من كلمات الإمام في الحديث الأخير فما بالننا نشتغل بها أرادها منا عما أرادها بنا. إنه متبرم أشد التبرم بما نولاه من اهتمام. ويرى فيه نوعاً من الهدر أو سوء الإدارة للطاقة الفكرية على الأقل. وأن من الأجدى والأجدر صرف الاهتمام إلى ما هو أعود وأنفع. ومع ذلك فإنه يشارك في الجدل الدائر مشاركة قوية، نلمسها في تعدد النصوص المروية عنه في هذا المجال. ونحن لا نراه في هذا إلا مضطراً اضطراراً أملاه عليه ضرورة الدفاع عن حصون الإسلام الفكرية وعن الحوافز السلوكية الأساسية المتصلة بصورة المجتمع كما رسمها القرآن.

فمن المعلوم عند مؤرخي التيارات الفكرية الإسلامية أن أول من قال بالجبر معاوية. وأنه أظهر أن ما يأتيه بقضاء الله ومن خلقه ليجعله عذراً فيما يأتيه، ويوهم أنه مُصيب فيه. وأن الله جعله إماماً وولاه الأمر وفشا ذلك في ملوك أمية.

فأنت ترى من هذا الكلام أن المسألة لم تنبت في الحياة الفكرية الإسلامية نباتاً حسناً. ولم يكن الجدل المستقر حولها وليد حاجة حقيقية. ولا تستحق ما أثير حولها من ضجيج. كما ترى أن معاوية رمى من وراء إثارتها إلى أمرين. أن تكون عذراً له فيما يأتيه. وحقاً كان الرجل بحاجة إلى عذر أعمى كهذا. وأن تمنح ملكه شرعية يفتقر إليها بيان أنه قد حدث بقضاء الله. فالاعتراض عليه اعتراض على الله وإرادته. وتابع بيان بن سمعان والجعد بن درهم معاوية فيما ذهب إليه. ونهض في مقابلهما غيلان الدمشقي ومعبد الجهني أسلاف المعتزلة فقالا بالتفويض كرد فعل سياسي على الأرجح. وبذلك دخلت المسألة الحياة الفكرية الإسلامية دخولها العريض.

والحقيقة التي لا يصعب اكتشافها بأدنى تأمل أن معاوية فيما أشاع وأذاع كان يدمر الركائز الإسلامية ووظيفتها الحضارية. بحيث لا يبقى في ظل تصور القدر الطاعي وتعطيل الإرادة الإنسانية أي معنى لفكرة الأمة الوسط والأمة الشاهدة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله وما إلى ذلك أي معنى وتسقط المفاهيم والحوافز السلوكية التي كانت سر النهضة الإسلامية بشعوبها. ومثل هذا يمكن قوله بالنسبة لفكرة التفويض وإن بيان مختلف.

فمن هنا يظهر هنا لنا جلياً أن الإمام فيما يشارك فيه وروج له كان يقوم بعمل فكري إصلاحى يعنى يُصلح ما فسد من الحالة الفكرية عند المساميين خلال السنوات المظلمة التي تعطلت فيها الإنارة المعتصمة والمعصومة. ويحافظ على شعلة الإسلام متقددة ليتم نوره.

ثاني هذه المسائل تتصل بمنهج الفقيه في استنباط الأحكام وأخص القياس كمصدر الفقيه في الاستنباط. الذي عوّل عليه فقيه أهل العراق أبو حنيفة. وأصله ووضع القواعد للعاملين فيه الشافعي. وأنكر الإيغال فيه كل من أحمد ومالك. وأنكره ونهى عنه الإمام الصادق.

ولقد كان حرص الإمام أنه كلما التقى به أبو حنيفة أن يجدد النهي وما عُرف عن أبي حنيفة أنه أجاب عن أدلة الإمام قط. وقد روى أبو حنيفة نفسه وقائع احدى جولات النقاش قال: قال الإمام: بلغني أنك تول بالقياس. فقلت: نعم أقول به. فقال ويحك يا نعمان أول من قاس إبليس، حين أُمر بالسجود لآدم فأبى وقال: خلقتني من نار وخلقته من طين. أيها أكبر يا نعمان القتل أم الزنا؟ قلت: القتل. قال: فلم جعل الله في القتل شاهدين في الزنا أربعة. أيقاس لك هذا؟ قلت: لا.

قال: أيهما أكبر الصلاة أم الصوم؟

قلت: الصلاة.

قال: فلم وجب على الحائض أن تقتض الصوم ولا تقتضي الصلاة؟ أيقاس لك هذا؟

قلت: لا

قال: فأيهما أضعف المرأة أم الرجل؟

قلت: المرأة.

قال: فلم جعل الله للرجل سهمين في الميراث وللمرأة سهماً؟ أيقاس ذلك؟

قلت: لا.

قال: وقد بلغني أنك تقرأ آية من كتاب الله (ثم لتسألن يومئذ عن النعيم) أنه أنه الطعام الطيب والماء البارد في اليوم لاصائف.

قلت: نعم.

قال: لو دعاك رجل وأطعمك وسقاك ماءً بارداً ثم امتنّ عليك، ما كفت تنسبه؟

قلت: إلى البخل

قال: أمحل علينا؟

قلت: فما هو؟

قال: حبنا أهل البيت.

والمأمل في مسار النقاش، وكيف بدأ حول القياس وانتهى إلى تفسير الآية لا يشك أن الإمام قد ساقه ذلك المساق قصداً. ولا ريب أن الإمام لم يفعل ذلك عبثاً. ولكنه قصد قصداً إلى الربط بين أفكار العمل بالقياس وحب أهل البيت عليهم السلام، مع ما يعنيه الحب من العمل بقولهم. وهذا سر من أسرار المسألة خفي على الكثيرين.

فمما لا شك فيه أن من لجأ إلى قياس الفرع على أصل لاستنباط حكم الفرع إنما فصل لأنه لم يجد نصاً مباشراً يستند إليه. ولو أنه وجد لما سلك هذا الطريق الصعب المحفوف بالمخاطر. ثم إنه ما من ريب أن عول النصوص سببه رفض العمل بالسنة الواردة عن أهل البيت عليهم السلام. ولنلاحظ بالمناسبة إن الإقبال على العمل بالقياس انتشر في (العراق) أكثر من في أي قطر آخر. وهذا يعود إلى قلة ما تسبمه فقهاء العراق من السنة الشريفة.

أما فقهاء المدينة وابن جليل بالخصوص فإنهم أقرب إلى مصادر السنة. ومعلوم أنف قه أحمد قد اتسع بكثرة السنن التي جمعها، وعمل وأصحابه بها. ولذلك فإنه أنكر الإيغال في القياس. أما الشيعة فإنهم أنكروا العمل بالقياس أصلاً. لأنهم اعتمدوا السنة الواردة عن أهل البيت عليهم السلام. وبذلك أمنوا غائلة انقطاع الأحكام مع استمرار تجدد الموضوعات لأن عملية التقنين أعني وضع الأحكام للموضوعات استمرت ما يقرب من ثلاثة قرون. اجتاز خلالها المجتمع المسلم طريقه من المجتمع الرعوي الزراعي البسيط حتى المجتمع المدني المعقد. وبذلك تجمع مذخور هائل من النصوص المتنوعة. بحيث يصعب جداً أن يحدث موضوع لا تغطية بأحكامها.

المسألة الثالثة تدور حول لغز الألغاز في السيرة الفكرية للإمام التي شلت الناس ووُضعت حولها عشرات المؤلفات. أعني علاقته بتلميذه الشهيد جابر بن حيان الكوفي.

فمن المعلوم أن هذا الكيميائي والمتطبب والفيلسوف الذي حمل عن جدارة واستحقاق لقب أول كيميائي في العالم، قد ترك مؤلفات عدة أنهاها البعض إلى أربعين كتاباً ورسالة في الكيمياء والطب

والتأملات الفلسفية التي تطرحها مادة هذين العلمين تُنبئ بمجموعها عن عالم فذ، اخترق البنية الفكرية السائدة في عصره، ونفذ منها إلى الجانب الآخر أصيلاً قي منهجه مجدداً في لغته العلمية دقيقاً في مصطلحاته الفنية. ولكنه خصوصاً في تأملاته الفلسفية مُتَمِّمٌ ومتصل بالمفاهيم واللغة القرآنية. ومن الثابت أن جابراً أخذ ما أودعه كتبه عن أساتذة الإمام الصادق عليه السلم. وهو في عامة مؤلفاته لا يميل من التذكير بهذه الحقيقة مُعيداً مكرراً وهذا أمر نادر جداً فيما درج عليه المؤلفون.

السؤال هنا: إذا كانت أمانة جابر وإسناداته الصريحة قد أراحتنا من عبء البحث عن مصادر معلوماته. فماذا بالنسبة للإمام. كيف أُتيح له أن يؤسس علماً جديداً بمناهجه ولغته ومصطلحاته في بيئة فكرية لم يُعرف عنها على الإطلاق أدنى مشاركة فيه؟ ودون أي مصدر إنساني يتلقى ويأخذ منه. المشكلة بالنسبة إلينا محلولة. ولكنني أطرح السؤال لأشير إلى المحاولات البائسة التي غرق فيها أكثر من باحث من الذين اعتنوا بالقضية خصوصاً من المستشرقين. وانتهت بسبب العجز عن التفسير إلى إنكار وجود جابر من أصله. أو إنكار صحة نسبه الكتب إليه. وما إلى ذلك. وهذا أسبه بمحاولة اغتيال الشاهد لدفن القضية. ولكن بقي شاهد لا يمكن إسكاته بأي وسيلة هو كُتُب جابر نفسها التي ما تزال نُسخ الكثير منها بين أيدينا حتى اليوم. لكن السؤال الأشد علاقة بخطة بحثنا هو: لماذا يتعم إمام في مثل ما كان للصادق من منزلة علمية كبرى؟ بعلم كان في ذلك الوقت معتبراً من العلوم الدنيئة. وعلى كل حال لم يكن من المعارف المطلوبة التي تحظى بالقبول والإقبال. ويحتاج الناس إليها. ومن المؤكد أنه لم يكن من المتوقع من الإمام أن يشارك فيه. هنا، كما يقال مرتبط الفرس. أو بالأحرى مرتبط فرسي لأنني أنا الذي وخطة هذا البحث وبالتالي المشكلات المنهجية التي يطرحها على الباحث.

لدي في الجواب تفسيران. واحد منهما على الأقل يجب أن يكون صحيحاً. وقد يكونان صحيحين كلاهما:

فمن المعلوم أن أول اختراق للبنية الفكرية الإسلامية من قبل الثقافة اليونانية قد حصل في وقت مبكر، بترجمة كتب الكيمياء اليونانية إما من أصولها وإما من ترجماتها القبطية المصرية. وحتى عصر الإمام الصادق كان ذلك هو الاختراق الهام والوحيد. أما الاختراق الثاني والأكبر فقد حدث فيما بعد أي عهد المأمون. وكان ذلك الاختراق أي الأول يحمل خطرين: خطر الاختراق في حد ذاته باعتباره يحمل إمكانية التهجين للبنية الصلبة التي أسس لها القرآن. والثاني أن الكيمياء اليونانية

كانت علماً خرافياً يسعى إلى تركيب ما يسمى بـ (حجر الفلاسفة) الذي يحوّل كل المواد إلى ذهب. وهو مسعى فضلاً عن أنه مسحيل التحقيق كما نعرف اليوم حق المعرفة فإنه ينطوي على خطأ منهجي. فالكيمياء الحقيقية كما ضبط جابر منهج العمل بها، وكما تأسس منذ لك الوقت لدى كل الكيميائيين الحقيقيين وضع التجربة أمام النتيجة فالهدف العملي. ولتدبر هذه الكلمات الماثورة عند جابر: (عملته بيدي وعقلي حتى صحّ، وامتحنته فما كذب) فهي تلخص منهجه. أما في الكيمياء اليونانية فالمنهج معكوس تماماً. والجديد بالملاحظة منّا أن ذلك المنهج الإسلامي الأصيل يتطابق تماماً مع ما ندب إليه القرآن، الذي دعا إلى المشاهدة والسعي الحسي فيما هو من شأنه. فمن هنا يمكن أن نكتشف المنابع الفكرية التي اغترف منها الإمام الصادق وعبّ منها تلميذه جابر حتى ارتوى.

بهذا التوجيه يمكن أن نرى بوضوح أن الإمام فيما علّم ونشر من هذا العلم كان يدافع عن حوبة البنية الفكرية للمسلمين كي لا تُحترق وتُمزج بما لا يناسبها. ولا دفاع عن جسم ضُخ فيه دم غريب فاسد خير من دم صحيح أصيل.

ولكنني أنا المسلم الذي يعود السبب في ضعف ما لي من مكانة في عالم اليوم، وأكاد أقول مذلتني إلى ضعف ما بيدي من وسائل رغم أنني من الوجهة المعنوية والأخلاقية أحمل فكر الخلاص للعالم وخلاصة حركة النبوة أرى فيما أسس له الإمام الصادق مشروعاً مستقبلياً وليس مجرد فعل دفاع. هل من الغرابة والإيغال أن نقول أن الإمام حين تجاوز التقاليد العلمية السائدة وأسس علماً لا يحظى بالاعتراف به من الحركة الفكرية المعاصرة له كان يتطلع إلى المستقبل. ومعلوم أن كبار المؤسسين كانوا ينشرون فكرهم المجدّد عبر تلامذتهم وحواريهم الذين يستوعبون فكرهم ثم يحملونه إلى الناس. وعلى هذا فهل يمكن أن نتصوّر أن الإمام أراد أن يودع ما عنده جابراً وحده ليقبه عنده؟ أم أنه قصد نشره وتعميمه؟ وبذلك يساهم في تكوين عالم جديد يتماشى فيه الحق مع القوة المستندة إلى المعرفة مهما يكن فإن خطاب الإمام الصادق المنهجي الذي أودعه تلميذه النجيب جابر بن حيان موجّه إلينا.

الخلاصة التي نصل غليها من هذه الملامسة السريعة لثلاث مسائل اساسية من منهج الإمام، أنه: أولاً: بذل غاية الوسع في حماية الإسلام والمسلمين من الخلل والانحراف والاختراق الفكري، أيّاً يكن مصارده. وقد بدا لنا ذلك جلياً في المسائل الثلاث التي اخترناها كنماذج للبحث.

ثانياً: إن تبرّم من المبالغة في إيلاء بعض المسائل الفلسفية النظرية عناية لا تستحقها. والنقاش حولها لا يمكن أن يصل إلى نتيجة. والنتيجة الوحيدة العملية منها هي في غير صالح المسلمين ووحدهم وتوجيه جهدهم نحو قضاياهم الفكرية والعملية والأساسية.

وفي المقابل عمل على توجيه الجهد العملي نحو العلوم العملية. وهذا بذاته اتجاه ثوري في الحياة الفكرية المعاصرة. ولكم يبدو هذا المنهج بشقيّه واتجاهيه عميق المغزى بالنسبة إلينا اليوم. لكم ينبغي له أن يهز نفوسنا ويدعونا إلى الولاء العملي لخط أهل البيت عليهم السلام. ولأء يوحد الضمائر ويوجّه الجهود لخيرنا وخير الأجيال القادمة.

والحمد لله رب العالمين..